Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 et 16 Mai 2010
15 و 16 ماي 2010

بيان اليوم

الرباط تحتضن اللقاء السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

النهوض بمبدإ سيادة القانون مسؤولية مشتركة للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

احتضن المغرب اللقاء السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان ،الذي تناول الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حكم القانون خاصة على مستويات «مراقبة ممارسات الدولة في ما يتصل بمدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان»، و«الاقتراح وإبداء الرأي وتقديم المشورة» و«توفير المعلومات والتوعية والتربية على حقوق الإنسان».

وكان اللقاء مناسبة للإشادة بما تحقق في المغرب.و في هذا السياق، أبرزت الممثلة المقيمة الدائمة المساعدة لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، عالية الدالي، أن المغرب أضحى يولي لحقوق الإنسان، خاصة السياسية والمدنية، أهمية خاصة سواء على مستوى الدولة أو المجتمع المدني في إطار صيرورة بدأت سنة 1990 وتكرست أكثر في ظل العهد الجديد.

وأوضحت أن المغرب تميز على صعيد الوطن العربي بتواجد مبكر لحركة حقوق الإنسان سواء في شكلها الحكومي أو غير الحكومي. واعتبرت أن تعدد منظمات وهيئات حقوق الإنسان يعكس عمق اهتمام المجتمع المغربي بالإشكالية الحقوقية، داعية إلى تطوير هذه المؤسسات وتزويدها بالإمكانيات الضرورية لأداء مهمتها المتمثلة في الحث على تفعيل المواثيق الدولية.

ومن جهته، أشار رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن عدنان بدران، في كلمة ألقيت نيابة عنه، إلى أن تبني الدول لمبدإ سيادة القانون أضحى معيارا أساسيا لتقدم الدول والمجتمعات الإنسانية وهاجسا لدى الجميع، وأن مهمة النهوض والتمسك به غدت مسؤولية مشتركة للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على حد سواء.

ودعا نشطاء حقوق الإنسان إلى دمج النواحي القانونية مع تلك المتعلقة بالديمقراطية للوصول في مقاربة واحدة إلى سيادة القانون كمبدإ للحكم يكون فيه الأشخاص والمؤسسات والكيانات، بما في ذلك الدولة،مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا تطبق بالتساوي وتحتكم لقضاء عادل ومستقل وتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

واشتمل برنامج هذا اللقاء السنوي، الذي نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على عقد جلسة عامة حول التدابير اللازمة لضمان تفعيل مبدإ سمو القانون تناقش «فصل السلط والمشاركة في صنع القرار» و«تجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية» و«دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حكم القانون من خلال التوعية والتربية على حقوق الإنسان». كما انتظم المشاركون في إطار ورشتين، تناولت أولاهما «رصد ومراقبة ممارسات الدولة ومدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان»، في حين تطرقت الثانية لموضوع «الوظيفة الاستشارية والاقتراحية في مجال التشريعات والسياسات العمومية».

وكان وزير العدل ،محمد الناصري، قد أكد يوم الأربعاء، أثناء افتتاح هذا اللقاء بالرباط، أن النهوض بحقوق الإنسان في المملكة يعد خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، انطلاقا من الاهتمام المتميز التي تحظى به قضايا حقوق الإنسان في المشروع المجتمعي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس.

وأوضح الوزير، في افتتاح اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، أن المغرب حرص على تعزيز منجزاته في هذا المجال، خاصة عبر برامج عمل تهم إحداث وتعزيز المؤسسات والهياكل وتطوير وملاءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية وتوفير ضمانات حماية حقوق الإنسان وطي صفحة الماضي وجبر أضرارها.

وأشاد الوزير في هذا السياق بإسهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية، في هذه الأوراش كفاعل أساسي لترسيخ قيم حقوق الإنسان.

ومن جانبه، اعتبر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني أن تزايد دور هذه المؤسسات في تعزيز حكم القانون ينعكس على الديناميات الوطنية المرتبطة بالتشريعات القطرية عبر الدساتير أو القوانين التي تكرس الالتزام بمبادئ سمو القانون والمساءلة والمساواة أمام القانون وتوفير شروط المحاكمة العادلة وفصل السلطات واستقلال القضاء والمشاركة والتمثيلية السياسية.

وأوضح أن دور هذه المؤسسات في هذا الصدد يتمثل في المساهمة في تتبع مدى ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بناء على مبادئ العدل والمساواة والمسؤولية وعدم الرجعية والخضوع للشرعية القانونية، فضلا عن تقديم مقترحات في هذا الشأن وتوفير آليات الحماية والانتصاف في حالة حدوث انتهاكات أو تجاوزات.

Revue

بيان اليوم

أكادير

إطلاق مشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الانسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية بالمغرب»

احتضنت مدينة اكادير ورشة تدريبية تتعلق بمشروع «المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الانسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب». وذكر السيد محمد سليمان هادي منسق مشاريع مركز «المرأة العربية للتدريب والبحوث» (كوثر) المشرف على تنظيم الورشة لفائدة بعض الجمعيات المحلية بجهة سوس -ماسة -درعة بشراكة مع المكتب الاداري للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان بأكادير، أن هذا المشروع يهدف إلى تمويل ودعم قدرات جمعيات محلية يتم اختيارها لانجاز مشاريع تهدف إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الكرامة والمساواة.

وبعد أن استعرض مهمة المركز ، ذكر أن هذه المؤسسة الإقليمية العربية المستقلة، التي أنشئت سنة 1993 ويوجد مقرها بتونس، تعمل في مجالات البحوث والتدريب والاعلام وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي للنهوض بأوضاع المرأة العربية وتحسين قدراتها في مختلف المجالات خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأوضح أن الجديد في هذا المشروع، الذي يتم تطبيقه بمنهجية واحدة في ثلاثة دول عربية هي بالاضافة إلى المغرب كل من مصر واليمن، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد، يتمثل في اختيار المشاريع التي تقدمت بها الجمعيات التي تربط بين مفهومي التنمية والجانب الحقوقي.

ومن جهتها، ذكرت شميسة رياحة خبيرة محلية ومستشارة المشروع، أنه تم اختيار ثلاث جمعيات محلية للاستفادة من هذا المشروع بناء على معايير وضوابط محددة من طرف لجنة مكونة من ثلاثة خبراء وممثلين عن المركز والمجلس الاستشاري لحقوق الانسان والجهة الممولة للمشروع.

وأضافت أن هذه المعايير همت بالأساس محتوى المشاريع المقترحة ومدى استجابتها لفكرة الربط بين ما هو تنموي وحقوقي في آن واحد وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، مبرزة أن جهة سوس ماسة درعة في حاجة إلى مثل هذه المبادرات الهادفة إلى النهوض بأوضاع المرأة.

ويشجع البرنامج، الذي يعنى بشكل خاص بالفئات المعوزة المهمشة في الوسط شبه الحضري والغابات والمناطق القاحلة والقرى، اقتراح مشاريع تتناول محاور الأرض والحق في السكن والماء والموارد الطبيعية والصحة والتعليم، مع إيلاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي في كافة المشاريع.

وتضمن برنامج هذا اللقاء تقديما عاما لمشروع المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الانسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية، والمشاريع التي تقدمت بها الجمعيات المختارة (الأهداف والنتائج المنتظرة والانشطة المبرمجة)، إلى جانب تقديم الخطوط العريضة لبرنامج تقوية قدرات الجمعيات.

وللتذكير فإن الجمعيات التي تم اختيارها للاستفادة من هذا المشروع هي جمعية «نساء الجنوب» التي تقدمت بمشروع (دعم العاملات في القطاعات غير المنظمة لاجل ضمان حقوقهن)، و«الجمعية المغربية لتعاونيات الأركان» التي قدمت مشروع (دعم التجارة المصنفة بوضع علامات تمييزية)، وجمعية «رياض الطالبة» ببيوكرى المتقدمة بمشروع (تقوية قدرات دور الطالبات في المجال الحقوقي).

كما تم خلال هذا اللقاء، توقيع عقود التمويل بين مركز (كوثر) والجمعيات، فضلا عن توقيع ميثاق شرف بين هذه الجمعيات الحاملة للمشاريع والمكتب الاداري للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان بأكادير بوصفه المنظمة الوسيط في تنفيذ المشروع.

Revue de Presse

بيان اليوم

بعد خمسين سنة من الاختفاء

دفن رفاة المختطف المرحوم عبد السلام الطود

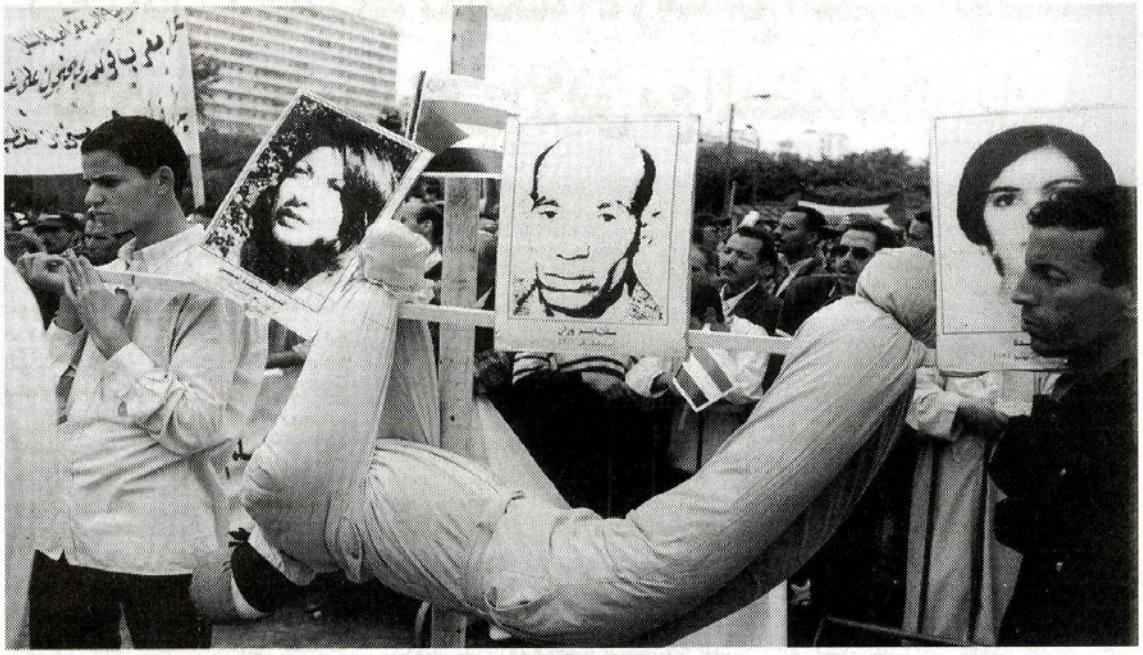

ووري يوم أمس،رفاة المختطف السابق عبد السلام الطود بمدينة القصر الكبير بعد أكثر من خمسين سنة من الاختفاء، بدلت خلالها أسرته جهودا مضنية من أجل معرفة مصيره. وكانت أياد آثمة قد امتدت مساء يوم 12 يونيو 1956 لاختطاف العلامة عبد السلام الطود مع رفيقه المرحوم إبراهيم الوزاني وسط الشارع الرئيسي لمدينة تطوان.

وقد تأكدت حقيقة وفاة الفقيد باكتشاف مكان دفنه بغفساي عقب إجراء التحليلات الجينية (ADN) بإشراف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،ليتقرر تبعا لذلك تسليم رفاته لدفنها بمدينة القصر الكبير التي شهدت ميلاده، نزولا عند رغبة أسرته وأفراد عائلته.

وقد أقيم في نفس اليوم وبنفس المكان حفل تأبيني للفقيد اشترك في تنظيمه كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وتتقدم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بأحر تعازيها إلى زوجة الفقيد عبد السلام الطود ومجموع أبنائه وكافة أفراد أسرته وعائلته.

وبالمناسبة تجدد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في بيان لها، التأكيد على أن اختطاف عبد السلام الطود وتصفيته جسديا هو جريمة تمت تحت أعين الدولة وأجهزتها في فترة عرفت كل أشكال مصادرة الحق في الرأي والاختلاف واستعمال العنف حد القتل،معتبرة في البيان الذي توصلت بيان اليوم بنسخة منه، أن ما جرى بدار بريشة، من جرائم على يد ميلشيات مسلحة (مقاومة وجيش التحرير) مسا بالحق في الحياة وتطالب بحفظ ذاكرة ضحايا ذلك المعتقل السري الرهيب وغيره من المعتقلات غير النظامية التي حددتها هيئة الإنصاف والمصالحة وتستعجل كشف الحقيقة عن الحالات الباقية لمجهولي المصير الذين اختطفوا خلال سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المغربية

Remise vendredi des restes mortuaires d'Abdeslam Ettaoud

Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) procédera, vendredi prochain à Ksar El Kebir, à la remise des restes mortuaires du défunt Abdeslam Ettaoud à sa famille, indique mercredi un communiqué du CCDH. Aux lendemains de l'indépendance, Abdeslam Ettaoud a été séquestré et liquidé dans un centre de détention secret à Ghefsay, devenu, par la suite, le siège de l'armée de Libération. Les restes de la dépouille du défunt seront enterrés, vendredi, au cimetière de Ksar El Kébir après la prière d'Al-Dohr, précise le communiqué.

Revue de Presse du

أخبار اليوم المغربية

www.akhbar.press.ma

قتل لأنه كان يعارض الحزب الواحد

الطود يرجع إلى مسقط رأسه بعد 54 سنة من «الغربة»

■ أخبار اليوم ■

وسط حضور جماهيري كبير، قام المجلس الاستشاري أمس بتسليم رفات الراحل عبد السلام الطود إلى عائلته بمدينة القصر الكبير. واستقبلت عدد من السيارات على متنها حقوقيون الموكب الذي حمل الرفات من مدينة غفساي، قرب تاونات حيث كان مدفونا سرا، وسط زغاريد النساء، وتكبير عدد من الحاضرين. وأقيمت صلاة الجنازة على الراحل الذي كان قد تعرض للاختطاف والاغتيال سنة 1956، بالمسجد الأعظم، بالمدينة، وهو المسجد الذي كان والده يؤم الناس فيه ويلقي فيه الدروس الدينية. وحضر الجنازة ممثلون عن المنظمات الحقوقية المغربية، مثل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فضلا عن عدد من الشخصيات الحقوقية مثل المحامي خالد السفياني، وأحمد المرزوقي أحد ضحايا تازمامارت.

وتعود أسباب الاختطاف إلى النهج المعارض الذي اتخذه الطود إزاء حزب الاستقلال الذي كان يسعى إلى تكريس سياسة الحزب الوحيد، حيث كان الضحية أسس حزب «المغرب الحر» أوائل سنة 1952، وتولى إدارة الجريدة الناطقة باسمه، والتي صدر العدد الأول منها بنفس الاسم في فاتح مايو 1952. وعكست هذه الجريدة مواقف مناهضة لحزب الاستقلال ولجيش التحرير في منطقة الشمال، حيث كان يسميه «جيش التخريب الذي لم يقم بأية عملية ضد الاستعمار»، كما عرف بمعارضته الشديدة لمحادثات إيكس ليبان التي أدت إلى استقلال المغرب. بعد اختطافه، تم نقله إلى سجن دار بريشة بتطوان، ومنه إلى سجن سري في مدينة غفساي قرب تاونات، كانت تشرف عليه ميليشيات مسلحة تابعة لحزب الاستقلال.

● انظر بروفايل ص 20

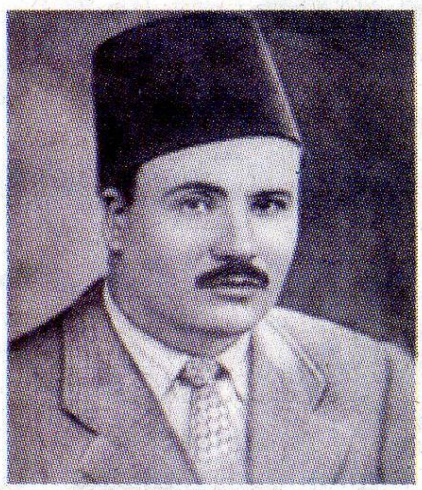

عبد السلام الطود

Revue

المساء
ALMASSAE

تمت تصفيته على يد ميليشيات كانت تهدف إلى إقامة نظام شمولي

نقل رفات عبد السلام أحمد الطود إلى مسقط رأسه بالقصر الكبير

يوسف ججيلي

كان مرتقبا أن يتم أمس الجمعة نقل رفات المختطف عبد السلام أحمد الطود من مدفنه السري، المكتشف حديثا في قرية غفساي، إلى مثواه الأخير بمسقط رأسه بالقصر الكبير. وقد اختطف عبد السلام أحمد الطود، مع رفيقه إبراهيم الوزاني، في مدينة تطوان، يوم الثلاثاء 12 يونيو 1956، من طرف أشخاص مسلحين «تابعين لحزب الاستقلال تم تجنيدهم لتصفية معارضي هذا الحزب من أعضاء الهيئات الأخرى كجيش تحرير المغرب العربي» وحزب الشورى والاستقلال، الذي ينتسب إليه الطود والوزاني، والحزب الشيوعي»، حسب مصدر قريب من عائلة الراحل.

وكان الطود، الحامل لشهادة العالمية من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف، عند اختطافه أستاذا ومديرا للمعهد العصري للدراسة الثانوية بتطوان، ومديرا مسؤولا لصحيفة «المغرب الحر» الناطقة بلسان حزب الشورى والاستقلال، وله مؤلفات في التاريخ والجغرافيا، وترك مخطوطات لمؤلفات لم يكتب لها أن تنشر، لأن خصومه السياسيين استولوا عليها بالمطبعة ليصبح مصيرها مجهولا كمصيره.

وقال مصدر «المساء» إن أسباب اختطافه تعود إلى خلافه مع حزب الاستقلال حول مجموعة من القضايا تتعلق أساسا بدعوة الطود إلى «ضرورة استمرار الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي إلى أن تتحرر كل أقطاره، وباعتراضه الشديد وتنديده القوي بسياسة الهيمنة التي كانت تمارسها الميليشيات الطامحة إلى إقامة نظام شمولي يقوم على الحزب الوحيد»، في تعارض تام مع ما كان يؤمن به الطود من مثل ديمقراطية تقوم على النظام الملكي الدستوري والتعددية السياسية.

Revue Homme

LA VERITE

Ksar El Kebir, le 14 mai 2010

La remise de la dépouille d'Abdeslam Ettaoud à sa famille et son inhumation

Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme procédera, le vendredi 14 mai 2010 à Ksar El Kebir, à la remise de la dépouille d'Abdeslam Ettaoud à sa famille. Aux lendemains de l'indépendance, Abdeslam Ettaoud a été séquestré et liquidé dans un centre de détention secret à Ghefsay.

La dépouille du défunt sera inhumée le vendredi au cimetière de Ksar El kebir, après la prière d'Addohr. Une cérémonie religieuse à la mémoire du défunt est prévue à cette occasion qui s'inscrit dans le cadre des efforts déployés par le CCDH pour informer et accompagner les familles concernées par les résultats des investigations, conformément aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation et de la commission de suivi.

Les investigations menées par l'IER durant son mandat et par la famille du défunt, ont permis d'établir qu'entre 1956 et 1957, Abdeslam Ettaoud et Brahim El Ouazzani, ont été séquestrés puis liquidés dans un centre de détention secret connu sous le nom de «Dar Slicher» dans la ville de Ghefsay. Un centre qui est devenu, après l'indépendance, le siège de l'armée de Libération. Et selon les informations disponibles, les dépouilles des deux défunts ont été inhumées dans le cimetière jouxtant le lieu de détention.

Dar Slicher à Ghefsay

Il est à noter qu'Abdeslam Ettaoud est né en 1916 à Ksar El Kebirr. Il a intégré le mouvement national depuis les années 30 et a poursuivi l'action politique avant d'être kidnappé, séquestré puis liquidé entre 1956 et 1957.

Revue de Presse du Co

;

بيان اليوم

مؤسسة إدريس بنزكري

ينعقد المجلس الإداري لمؤسسة إدريس بن زكري للديمقراطية وحقوق الإنسان، في دورته الثانية يوم 20 ماي الجاري بالرباط. سيخصص لمناقشة النقط المدرجة في جدول أعمال الدورة والمتمثلة في التقريرين الأدبي والمالي، مشروع تعديل القانون الأساسي، مشروع تعديل النظام الداخلي بالإضافة إلى مناقشة الوثيقة التوجيهية للمؤسسة. يشار إلى أن المجلس الإداري لم ينعقد منذ الإعلان عن ولادة هذه المؤسسة سنة 2008 بمناسبة تخليد الذكرى الأولى لوفاة المناضل الحقوقي إدريس بنزكري.

Revue de Presse du Conseil consultatif de